

المقاربة الجزائرية في التعامل مع اللاجئين السوريين: بين الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

The Algerian approach in dealing with Syrian refugees: between government efforts and civil society organizations

د. شريفة كلاع

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر3، الجزائر

الملخص:

تهدف الجزائر إلى تقديم مقاربة إنسانية في التعامل مع اللاجئين السوريين بما يحفظ كرامتهم وحقوق الدول المستقبلة لهم، والتخفيف من الأعباء التي فرضتها عليهم موجات النزوح واللجوء العالمية، ومن خلال استضافة الجزائر للاجئين السوريين منذ توتر الأوضاع بسوريا، بادرت الجهود الحكومية الرسمية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني إلى العمل ما بوسعها للتعامل مع اللاجئين السوريين من خلال تسهيل اندماجهم وخاصة أولئك الذين فضلوا اللجوء إلى التراب الجزائري، وهو ما سنحاول تبينه في هذه الدراسة. الكلمات المفتاحية: اللاجئين - سوريا - الجهود الحكومية - المجتمع المدني - المقاربة الجزائرية.

Abstract:

Algeria aims to provide a humanitarian approach in dealing with the Syrian refugees in a manner that preserves their dignity and the rights of the receiving countries, alleviating the burdens imposed on them by the waves of displacement and the global asylum, and by hosting Algeria to the Syrian refugees since the tension in Syria initiated the official governmental efforts in coordination with civil society organizations To do their best to deal with the Syrian refugees by facilitating their integration, especially those who preferred asylum to Algerian soil, which we will try to illustrate in this study.

key words:

Refugees - Syria - Government Efforts - Civil Society - Algerian Approach.

مقدمة:

تعد مسألة اللجوء واللاجئين من أهم الظواهر والمشاكل التي يشهدها العالم اليوم، حيث تشهد العديد من مناطق العالم موجات من النازحين هربا إلى أماكن آمنة عن بلدانهم، التي لم تعد توفر لهم الأمن

على إثر الأزمات والحروب التي جعلت من هؤلاء اللاجئين يفرون من أوطانهم، وتعد مسألة اللاجئين السوريين من أهم القضايا المطروحة في الوقت الراهن، سواء من حيث التزامات المجتمع الدولي، أو حتى من طرف المجتمعات المضيفة لهم، وكيفية التعامل معهم، بما يؤدي إلى تقاسم الأعباء بين تلك البلدان المضيفة، والتعامل مع المسألة وفق وجهة نظر إنسانية، وبما أن الجزائر كغيرها من الدول التي شهدت تدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين منذ بداية الأزمة في سوريا، فنجد أنها عمدت إلى سياسات للتعامل مع اللاجئين السوريين واحتوائهم، وهذا ناتج عن الروابط التاريخية التي تكنها الجزائر وشعبها إلى الشعب السوري، منذ احتضان هذا الأخير للاجئين الجزائريين ولمؤسس الدولة الجزائرية الحديثة "الأمير عبد القادر"، وعلى إثر ذلك حاولت الجزائر تقديم مقاربة إنسانية في التعامل مع اللاجئين السوريين، وقد تجسد ذلك في مختلف الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وعليه فإن التساؤل المحوري الذي تسعى هذه المداخلة إلى طرحه: أنه وفي ظل تزايد عدد اللاجئين السوريين، ووجود دول وسياسات مرحة بمؤلاء اللاجئين ودول وسياسات رافضة لهم، فيما تكمن المقاربة الجزائرية المقدمة للتعامل مع اللاجئين السوريين وتحسين أوضاعهم؟

أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة إلى تبيان المقاربة الجزائرية في التعامل مع اللاجئين السوريين، وذلك من خلال المؤسسات والجهات الرسمية بالدولة وكذا منظمات المجتمع المدني، للارتقاء بشؤون اللاجئين السوريين وتقديم آفاق وحلول متعلقة بشأن تحسين أوضاعهم.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع اللاجئين السوريين بالجزائر، وكذا دور المؤسسات الحكومية الجزائرية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية في التعامل مع أوضاع اللاجئين السوريين، وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في التنسيق والتعاون مع الحكومة الجزائرية في إيجاد مقاربة إنسانية للارتقاء بواقع اللاجئين السوريين، ودمجهم في الحياة العادية كغيرهم من المواطنين الجزائريين، وتقديم آفاق وحلول متعلقة بشأن تحسين أوضاع اللاجئين السوريين.

هيكل البحث: سنتناول في هذه الدراسة النقاط التالية:

أولاً: مفاهيم ومضامين كل من: اللاجئين، الأمن الإنساني.

ثانياً: واقع اللاجئين السوريين بالجزائر.

ثالثاً: السياسات الجزائرية في التعامل واحتواء اللاجئين السوريين.

رابعاً: آفاق وحلول بشأن تحسين أوضاع اللاجئين السوريين وطنياً، عربياً، ودولياً.

الخوارج الأول: مفاهيم ومضامين كل من: اللاجئين، الأمن الإنساني أولاً: اللاجئ

1 - مفهوم اللاجئ: في هذا الصدد سنتطرق أولاً إلى بدايات الاهتمام الدولي باللاجئين، حيث بدأ الاهتمام الدولي المجاد بإعانة اللاجئين بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تم تعيين المفوض السامي لشؤون اللاجئين عام 1929 لإعانة المواطنين الروس الذين شردتهم الحروب والثورات، وعلى مدى عشرين سنة بعد ذلك، قامت عدة جهات لإعانة اللاجئين، وتأسس المكتب الدولي للاجئين عام 1930، ولجنة تعاون الحكومات للاجئين في 1938 وإدارة رعاية وإعادة تأهيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عام 1943، وحظيت كل مؤسسة بانتداب أكبر من سابقتها، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية تأسست المنظمة الدولية للاجئين لتعنى بعودة أو توطين اللاجئين الذين تسببت بهم الحرب في أوروبا، وعلى الرغم من دورها في استتباب التوازن في المنطقة، إلا أن عملها بقي غير كاف إلى أن أسست الأمم المتحدة الهيئة العليا لشؤون اللاجئين جزءاً من خطة أشمل لإيجاد إطار رسمي ومتعدد الجهات للتعاطي مع هذه المشكلة، ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت المدنيين هدفاً بارزاً لعمليات التطهير العرقي التي حصلت بدعم من حكومات هذه الدول أحياناً¹، كما تفاقمَت مشكلة اللاجئين منذ سنة 2013، وتحولت بذلك إلى أزمة فرضت نفسها على المشهد الدولي، خاصة بعد ما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في العالم خمسين مليون شخص، للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية².

وبالعودة إلى مفهوم اللاجئ فطبقاً للاستخدام التقليدي للكلمة فاللاجئ هو: "شخص يطلب اللجوء هرباً من الخطر"³، وجرى تعريف اللاجئ حسب اتفاقية جنيف عام 1951 المتعلقة بأوضاع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، بأنه: "كل شخص تعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو سياسية معينة، ولا يستطيع بسبب هذا الخوف أن يظل في بلده، ولا يريد

1 - "جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط"، نبيل زكاوي، سياسات عربية، ع. 19، مارس 2016، ص. 26 - 28.
2 - "التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني والمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية"، حنان جعفر، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص. 66.
3 - المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مارتن غريفيثس وتيري أوكالاها، (دي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 349.
4 - Background Information on Refugees & Asylum Seekers: Who are refugees?, Jo Sawarc, research and policy manager at VFST, p.01. see e link:
https://www.refugeecouncil.org.au/docs/news&events/RW_Background_Information.pdf

الاستفادة من حمايته، فيطلب حماية البلد الذي لجأ إليه"¹، وقد يدخل اللاجئون إلى بلد ما بطرق قانونية أو غير قانونية، أفراداً أو جماعات، وقد يعودون إلى ديارهم أحياناً، أو يستقرون في بلد اللجوء أو ينزحون إلى دولة أخرى تقبل إيواء اللاجئين النازحين من دول مضيفة².

كما تحظر الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 طرد أو رد اللاجئين، أو ملتسمي اللجوء بأي شكل من الأشكال إلى "حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية"، ولا يقتصر ذلك على البلد الذي فر منه الشخص، بل أيضاً أي إقليم آخر يواجه فيه هذا التهديد³.

وقد توسع مفهوم اللجوء مع الاتفاقية الإفريقية سنة 1969، التي عرفت اللاجئ بأنه ليس الشخص الذي لا يستطيع العودة إلى بلده خوفاً من الاضطهاد فحسب، كما هو معروف في اتفاقية جنيف عام 1951، بل هو "أي شخص يفر من دولة المنشأ أو الأصل نتيجة احتلال أجنبي أو وقوع عنف عام"، ومن ثم فإنه يوجد عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين، بحسب الاتفاقية الإفريقية يطلق عليهم وصف "لاجئ"⁴.

وبعد التعريف الذي جاء في إعلان قرطاج سنة 1974 أكثر التعاريف شمولية ودقة لمفهوم اللاجئ، إذ جاء على إثر الصدمات والمعارك الدامية التي وقعت في بعض دول أمريكا اللاتينية، والتي أدت إلى نزوح أكثر من مليون شخص خارج بلدانهم، حيث عرف هذا الإعلان اللاجئين كالتالي: "هم الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم"⁵.

1 - مارتين غريفيثس وتيري أوكالاها، مرجع سابق، ص. 349.

2 - نفس المرجع، ص. 349 - 351.

3 - الإنقاذ في البحار: دليل للمبادئ والممارسات التي تنطبق على اللاجئين والمهاجرين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جانفي 2015، ص. 9، نقلاً عن الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/ar/552a6b6e6.html>

4 - حقوق وحماية اللاجئين، سلسلة محاضرات، مركز جيل البحث العلمي، سرور طالبي المل، طرابلس، نوفمبر 2015، ص. 14، متوفرة على الرابط التالي:

<http://jilrc.com/wp-content/uploads/2014/01/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86.pdf>

ووفقاً لتلك الاتفاقيات إضافة إلى اتفاقيات دولية أخرى كإعلان "كارتاخينا" سنة 1984، جعل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعترف بأن مفهوم اللاجئين قد اتسع ليشمل غيرهم من الأشخاص الذين فروا من الأحداث التي تشكل تهديداً خطيراً لحياتهم وحريتهم، ويقوم نظام حماية اللاجئين على اعتراف المجتمع الدولي بحقوق واحتياجات محددة للاجئين وغيرهم من المحتاجين إلى حماية دولية، فضلاً عن التزام الدول بالامتناع عن ترحيلهم إلى البلدان التي تتعرض فيها حياتهم أو حريتهم للخطر، كما تعارض المفوضية أي محاولة للتساؤل بشأن الوضع المميز للاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين، وحاجتهم إلى الحماية الدولية، وحققهم في التماس اللجوء والتمتع به في دولة أخرى¹.

2- مفهوم اللجوء: أما اللجوء فيقصد به "هروب الضحايا من الأخطار المحدقة بهم بسبب النزاعات المسلحة إلى أماكن وهيئات تتوفر لهم فيها الحماية"، وأول الأماكن التي يلجأ الضحايا إليها هي اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها مفوضة من اتفاقيات جنيف بحماية أكثر الأفراد ضعفاً، سواء كانوا أسرى حرب أو مدنيين يتعرضون للهجوم، كما تقوم بتقصي المفقودين ولمّ شملهم مع عائلاتهم، والإشراف على إعادة الأسرى إلى أوطانهم، وتذكير جميع أطراف النزاع بأنهم ملزمون بتطبيق الاتفاقيات، وفضلاً عن ذلك يتم اللجوء إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، التي حسب تفويضها، تقوم بتوفير الحماية للذين يهربون من بلدهم بسبب نزاع، فقد أدى التزايد السريع في عدد الأشخاص المرحلين من أماكنهم داخلياً إلى قيام المفوضية بعمليات في عدد متزايد من البلدان للتعامل معهم، كما يلجئون إلى المنظمات غير الحكومية التي يتزايد عددها باستمرار، فتقدم المساعدة لضحايا النزاعات المسلحة، غير أن قلة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تعمل في وسط النزاع، إلا إذا ضمنت دولة خارجية أمنها، ويظهر النزاع في البوسنة حدود تلك الحماية القصوى، فالقوة العسكرية الخارجية نشرت لحماية قوافل الغذاء والدواء التي تحاول الوصول إلى "المناطق الآمنة" المعلنة كذلك من قبل الأمم المتحدة، لكنها لم تفعل أي شيء تقريباً لحماية المدنيين أو حين تعرضت للهجوم مناطق الأمان أيضاً².

3 - طالب اللجوء:

طالب اللجوء هو "الشخص الذي فر من بلده سعياً وراء الحصول على الحماية الدولية، ولكن لم يتم بعد الاعتراف به كلاجئ رسمياً"³.

1 - "المفوضية وحماية اللاجئين والهجرة المختلطة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 17 جانفي 2007، ص. 1، متاحة على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/ar/537b022e6.html>

2 - معجم في القانون الدولي المعاصر، عمر سعد الله، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ماي 2010)، ص. 373.

3 - "اللاجئون وطالبي اللجوء والمهاجرون"، نقلاً عن موقع منظمة العفو الدولية على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants/>

إن طلب اللجوء حق إنساني، ومعناه أن يسمح لكل شخص بدخول بلد آخر طلباً للجوء فيه، ويجب أن تكون إجراءات اللجوء منصفة وفعالة، وأن يسمح للأشخاص بالوصول إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إذا احتاجوا إلى ذلك أو أرادوه، كما يجب أن يعامل كل شخص يتم إرساله إلى بلد آخر بصورة عادلة وكرامة، وإن المبدأ القانوني المتعلق بعدم الإعادة القسرية يعني أنه ينبغي عدم ترحيل أي شخص إلى بلد آخر تتعرض فيه حياته أو رفاهه للخطر¹.

ويعتبر اللجوء صورة من صور دخول الأجانب إلى دول المقصد، واستناداً إلى ما قد يثيره من تداخل بينه وبين الهجرة السرية، فإنه يطرح اليوم إشكاليات مستعصية في العلاقات الدولية بالنظر إلى تنامي أعداد طالبيه²، أما بالنسبة إلى الشروط الموضوعية بشأن اكتساب صفة اللاجئ بحسب ما نص عليه الفصل الأول من اتفاقية جنيف، فهي كالتالي³:

– يجب أن لا يكون طالب اللجوء قد ارتكب جريمة أخلت بالسلام، أو جريمة من جرائم الحرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة خطيرة من الجرائم الداخلة في القانون العام، وذلك خارج البلاد التي دخلها، قبل أن يقبل فيها بصفة لاجئ.

– ألا يكون طالب اللجوء متهما بارتكاب تصرفات تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

– الخضوع للقوانين والضوابط والتدابير المتخذة للمحافظة على النظام العمومي.

وفي حال قبول منح صفة لاجئ، بناءً على توافر جميع الشروط المطلوبة، يسلم مكتب اللاجئين للمعني بالأمر الوثائق القضائية بتسوية وضعيته القانونية، وبذلك تصير إقامته مشروعة في البلد الذي منحه تلك الصفة، وهكذا إذا كان يحتم على دولة المقصد عدم طرد اللاجئ بمقتضى القوانين الدولية، فإنه يترتب على الهجرة غير الشرعية، على العكس من ذلك، أحكام الاقتراد إلى الحدود والطرده بحسب ما تنص عليه تشريعات الدول ذات الصلة بهذه الظاهرة⁴.

ثانياً: الأمن الإنساني

يتناول منظور الأمن الإنساني التهديدات والتحديات التي تواجه أمن الأفراد، مثل غياب الأمن الشخصي والسياسي والمجتمعي والثقافي والصحي والبيئي والوظيفي وعدم استقرار الدخل، وهذا حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والذي دعا من خلال هذا

1 - اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرون"، مرجع سابق.

2 - نبيل زكاوي، مرجع سابق، ص. 26.

3 - نفس المرجع، ص. 26-28.

4 - نفس المرجع، ص. 28.

التقرير إلى ضرورة وضع الأفراد مركز الأجندة الأمنية بدلا من التركيز التقليدي على الدولة، حيث أشار إلى أن التركيز في فترة ما بعد الحرب الباردة يجب أن ينتقل إلى الأمن الإنساني¹.

ويقصد بالأمن الإنساني: صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية، بمعنى أن يكون في مأمّن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش، وأن تضمن ممارساته لحقوقه الأساسية، وأن تحقيقه يتطلب التنمية الاقتصادية المستدامة، واحترام وصون الحقوق الأساسية، سيادة القانون، الحكم الرشيد، العدالة الاجتماعية، وكلها أبعاد مهمة بالنسبة للسلام العالمي مثلها مثل الأبعاد العسكرية، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية، بمعنى "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة"، أما التهديدات ضد الأمن الإنساني فهي عديدة، حيث يوجزها تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يعتبر أول من "نظر" لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظور التقليدي للأمن، في الفئات التالية: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي (جرائم انتشار الجريمة) والاجتماعي، ومن هنا تأتي شمولية الأمن الإنساني².

ويحدد ذلك التقرير أربع خصائص أساسية لهذا المفهوم، أولا؛ الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر وفي كل أرجاء المعمورة وفي الأمم الغنية والفقيرة، إذ هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل البطالة، المخدرات، التلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان، قد تختلف حدتها من منطقة لأخرى من العالم، فهي حقيقية ومتنامية كلها، ثانيا؛ تكامل مكوناته وترابطها حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الإرهاب، الصراعات العرقية والتفكك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية، ثالث؛ الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي لتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية طورها منه في مرحله اللاحقة، رابعا؛ الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر في كل أرجاء المعمورة، كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم³.

مقاربة الأمن الإنساني: يشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة، ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركات الاستقرار أو تفعيل منطق

1 - تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سيد أحمد قوجيلي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص. 52.

2 - البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، عبد النور بن عنتر، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 28 - 29.

3 - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 29.

اللاحرب، بل عن طريق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق وتمكين الإنسان منها (في النصوص الدولية أو الإقليمية أو الوطنية) والانتفاع الفعلي بها¹.

لقد أصبحت العلاقة بين حركات اللجوء والقضايا الأمنية والأمن الإنساني، استحقاقاً عالمياً، فهي بحاجة إلى تضافر الجهود والتنسيق، لوضع استراتيجية عالمية للأمن الإنساني، وإقامة حوار متقدم بين دول الشمال المستقبلية والجنوب المرسل، للتخفيف من وطأة الألم الإنساني للاجئين، والحفاظ على حقوقهم وحقوق الدول المستقبلية في نفس الوقت².

فالرابط بين حالة اللجوء وآثارها على الأمن الإنساني هو رابط وثيق، حيث أن تمتع اللاجئين بالحقوق التي تثبت لهم بصفقتهم الإنسانية من جهة وبصفقتهم لاجئين من جهة أخرى تصب في تدعيم الأمن الإنساني، لهذه الشريحة من البشر وهم اللاجئين، والذين يشكلون نسبة كبيرة متزايدة في وقتنا الراهن، وإذا كان ظرف اللجوء هو ظرف خاص، يتمثل في فرار الإنسان من بيئة يخشى فيها على نفسه وأهله فإن طبيعة الحقوق التي تحميها الاتفاقيات الخاصة بحقوق اللاجئين تكون ذات طبيعة خاصة، تتناسب تناسباً قوياً مع خصوصية حالة اللجوء، مثل الحق في عدم الإعادة القسرية الذي بانتهاكه لا يمكن تصور الحقوق الأخرى للاجئ، والحق في عدم عقوبة اللاجئين نتيجة دخول الدولة التي يفرون إليها دخولاً غير نظامياً، كونهم في ظرف لا يمكنهم من الدخول بموجب الإجراءات المتعارف عليها في الظروف الطبيعية، وكذلك فإنه في الغالب يكون اللاجئين قد فروا بأنفسهم فهم في حال لا يحملون معهم وثائقهم الشخصية الثبوتية كجوازات السفر مثلاً، لهذا من الحقوق التي تثبتتها الاتفاقيات الخاصة بحماية اللاجئين، هي تمكين اللاجئين من الحصول واستصدار وثائق تعريفية للاجئين كي يتمكنوا من ممارسة حياتهم بصورة طبيعية، من بيع وشراء وزواج وأي شكل من أشكال التعاقدات والسفر خلال استصدار جوازات سفر تمكنهم من السفر إلى دولة أخرى تستضيفهم³.

1 – "ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر: من أجل مقارنة إنسانية"، حكيم غريب ونيل دريس، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص. 79.

2 – مقدمة أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

3 – "ضمان حقوق اللاجئين ضماناً لمفهوم الأمن الإنساني"، أسحار سعد عبد اللطيف جاسم، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص. 91 – 92.

الخوّر الثاني: واقع اللاجئين السوريين بالجزائر

يعتبر دور دول الملجأ في إيجاد الحلول لمشاكل اللاجئين، دوراً أساسياً ومحورياً، وهو يتراوح بين الحماية المؤقتة، والتي تتمثل في منح حق اللجوء إلى الأفراد الهاربين من الاضطهاد والخائفين على حياتهم وسلامتهم، والحماية الدائمة والمتمثلة في دمج هؤلاء اللاجئين في مواطني الدولة¹.

إن قضية اللاجئين السوريين من أكثر القضايا المطروحة على المجتمع الدولي تعقيداً حيث أن هناك أكثر من سبعة ملايين لاجئ في العالم يحتاجون إلى الأمن والاستقرار والغذاء، زيادة عن حاجتهم إلى الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات الإنسانية الأخرى²، ومن حيث تتبع واقع اللاجئين السوريين بالجزائر، نجد أنه ومنذ بداية الأزمة السورية وقدم السوريين إلى الجزائر والذين شملهم ترحيب قوي من طرف مختلف أطراف الشعب الجزائري، حيث تكفلت الحكومة الجزائرية محلياً باللاجئين السوريين من خلال الاستعانة بخدمات الجمعيات الوطنية كالهلال الأحمر الجزائري، والهيئات الأخرى إضافة إلى أفراد المجتمع المدني، كما اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من القرارات والتوصيات التي تدخل في إطار إيجاد حلول إنسانية ملائمة لوضعية السوريين المتواجدين بالجزائر، بداية من توفير الإقامة اللائقة التي تعكس المستوى المعيشي والاجتماعي المناسب للفرد، ومن المعلوم أن الجزائر تحولت منذ اندلاع الأزمة السورية إلى واحدة من أبرز البلدان التي يفضلها اللاجئون السوريون، هرباً من نار الاقتتال التي تعرفها بلادهم، وخاصة بعد تبخر أحلامهم في الوصول إلى القارة الأوروبية في رحلة مخوفة بالموت والاستغلال من قبل تجار البشر³.

ووفقاً لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، هناك أكثر من 43000 لاجئ سوري في الجزائر، من بينهم حوالي 4857 لاجئ سوريا مسجلاً لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمكتبها بالجزائر العاصمة، وهذا وفقاً لإحصائيات شهر ماي 2015⁴، ونظراً للعلاقات التاريخية التي جمعت الشعبين الجزائري والسوري، خاصة بعد احتضان سوريا وفتح أبوابها للجزائريين في عهد مؤسس الدولة الحديثة الأمير عبد القادر، الذين تركوا كل شيء ورائهم وهربوا من الموت المحتم إلى بلدهم الثاني، فإن

1 - "متطلبات مشكلة اللاجئين في إفريقيا"، عبد اللطيف دحية، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص. 498.

2 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 77.

3 - نفس المرجع، ص. 80.

4 - "آخر المستجدات العملية للمفوضية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماي 2015، ص. 3، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.unhcr.org/ar/558a5f196.html>

5 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 80.

الجزائر كانت الدولة الوحيدة في شمال القارة الإفريقية السابقة لاحتواء تدفق موجات اللاجئين السوريين، على اعتبار أن أراضيها مفتوحة لهم والدخول إليها لا يتطلب إجراءات معقدة، ولا يتم التضييق عليهم من طرف مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية، وقد توزع عدد السوريين الذين دخلوا على مختلف ولايات الدولة حسب ما كشفت عنه وزارة التضامن والأسرة الجزائرية، وهذا كان تأكيداً للقرارات السيادية التي أصدرها الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في تعليماته إلى الحكومة بعدم التعرض للاجئين السوريين أو طردهم، وأيضاً التكفل التام بكل اللاجئين وتسهيل عملية إدماجهم، وفتح أبواب المدارس والإيواء والرعاية الصحية والنفسية، وهذا ما سمح لهم بأن يمارسوا حياتهم بصورة عادية، وسهل عملية اندماجهم في المجتمع الجزائري بحكم اللغة والدين والتقاليد المشتركة¹.

وتعرف الجزائر تدفقاً للاجئين السوريين نحوها لعدد من الأسباب، من بينها أنها من البلدان التي لم تشملها أمواج الربيع العربي، وتمتعها بالوسائل الملائمة ذات الصلة بالموارد الطاقوية، وأيضاً لما توفره من تسهيلات ومرونة في المجال القانوني خاصة إذا تعلق الأمر بهم، وبذلك أصبحت من أكثر الدول استقطاباً للاجئين السوريين، وعن واقع اللاجئين السوريين أيضاً المتواجدين بالجزائر، نجد أن وضع اللاجئين السوري بوجه عام بدأ يتحسن تدريجياً، من خلال التدابير التي اتخذتها الجهات الرسمية من تكافل اجتماعي وتضامن شعبي واسع لاحتضان هؤلاء السوريين، فأصبح هؤلاء يتمتعون بالمساواة مع المواطنين، لأن الحريات العامة تبقى لصيقة بالإنسان وترتبط به انطلاقاً من أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وعلى اعتبار أن لكل الناس الحق في التمتع بكافة الحقوق والحريات دون تمييز².

لقد انتهجت الجزائر سياسة إنسانية حيال إقامة اللاجئين السوريين، إذ لم تقم في يومها ما ولحد الآن ومنذ بداية الأزمة السورية، بتجميع هؤلاء اللاجئين عند دخولهم إلى الجزائر في معسكرات خاصة بهم وعزلهم عن المجتمع، كما يجري عادة في العديد من الدول الأخرى، بل سهلت عليهم عملية الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ولم تضع أي قيود قانونية أو إجرائية على تنقلاتهم وانتشارهم وتوزعهم عبر كافة ولايات الجزائر، وجعلت لهم الحرية في الإقامة بكامل التراب الجزائري، الأمر الذي دفع بالكثير من السوريين إلى تأسيس الشركات، وإنجاز المشاريع الخاصة وتحصيل قوت يومهم بعرق جبينهم، حيث استطاع المواطن الجزائري أن يستفيد من الصناعات التقليدية السورية والخدمات التجارية التي يقدمها الإنسان السوري، وقد نالت المشاريع السورية التي كتب لها النجاح الاحترام، وأصبحت قدوة للجزائريين في حب العمل والمثابرة، ورغم بعض الصعوبات التي تعوق عملية اندماج السوريين اجتماعياً، إلا أنهم يحضون

1 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 80.

بالتضامن قبل الجزائريين إلى جانب تساهل السلطات الرسمية في التعامل معهم، حيث وفرت لهم مراكز الإيواء التي تحفظ كرامتهم، مع ضمان التعليم المجاني لجميع الأطفال السوريين في كل الأطوار بداية من التعليم الابتدائي إلى الجامعة¹.

وفي المقابل ساهم اللاجئون السوريون من خلال تجربة وجودهم في الجزائر ومشاركتهم اليومية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنشاء شركات صغيرة ومؤسسات استطاعوا من خلالها توفير العديد من مناصب العمل للجزائريين والسوريين على حد سواء في مجال الحرف، المطاعم وورش البناء والصناعة التقليدية، وتجارة الأقمشة والأعمال الحرفية، وهم بذلك يساهمون في تدعيم مسار العملية التنموية بالجزائر².

المحور الثالث: السياسات الجزائرية في التعامل واحتواء اللاجئين السوريين

لقد قامت السلطات الجزائرية بدور متميز في التكفل باللاجئين السوريين من خلال الهيئات الرسمية، والممثلين المحليين للمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومختلف منظمات المجتمع المدني، ويمكن تبين السياسات الجزائرية من خلال تقديم مقارنة في التعامل مع اللاجئين السوريين واحتوائهم، من خلال تبين أهم الجهات التي تعاملت مع اللاجئين السوريين وفق مايلي:

وزارة الشؤون الخارجية:

تعد وزارة الشؤون فاعل مهم في مجال معالجة ملفات اللاجئين السوريين المتعلقة بمسائل مرتبطة بالوضعية القانونية للاجئين ومتابعة تيسير تأشيرات الدخول إلى التراب الجزائري، ودراسة الملفات المتعلقة بالاعتراف بصفة اللاجئ، وضمان الحماية القانونية والإدارية لهم طبقاً لأحكام اتفاقية جنيف لسنة 1951³.

وقصد التكفل باللاجئين السوريين بصورة لائقة، تم وضع بطاقة وطنية للمراكز التي تأوي اللاجئين بالتنسيق مع المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، بغرض تسوية وضعية إقامتهم بالجزائر، حيث كان يتوافد اللاجئون السوريون على الجزائر بصفتهم سياحا، والقانون لا يسمح لهم بالموث أزيد من ثلاثة أشهر حسب ما تنص عليه الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وسوريا الخاصة بتنقل الأشخاص، حيث يتم

1 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 81.

2 - نفس المرجع، ص. 84.

3 - نفس المرجع، ص. 82.

تسوية وضعيتهم القانونية وتزويدهم بوثائق رسمية تبين حالتهم وطريقة إقامتهم بالجزائر بصفة "لاجئ"، والاستفادة من كل الامتيازات القانونية التي تنص عليها اللوائح الأممية والدولية الخاصة باللاجئين في حالة الحرب¹.

وبخصوص العائلات السورية التي كانت عالقة في الحدود المغربية شهر أبريل 2017، فقد قررت الجزائر لأسباب إنسانية استقبال مجموعة من الرعايا السوريين من بينهم امرأة حامل وأطفال عالقين منذ 17 أبريل 2017 بمنطقة فكيك داخل التراب المغربي حسبما أكدته الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية "عبد العزيز بن علي الشريف"، وأوضح بن علي الشريف في تصريح له باسم الوزارة أنه: "تم استقبال ممثل المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة "حمدي بوخاري" بمقر وزارة الشؤون الخارجية، حيث تم إعلامه بقرار السلطات الجزائرية على أعلى مستوى بالاستقبال على ترابها ولأسباب إنسانية مجموعة الرعايا السوريين والذين من بينهم امرأة حامل وأطفال عالقين منذ 17 أبريل 2017 بمنطقة فكيك بالتراب المغربي"، واعتبر الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية أن هذه الالتفاتة الإنسانية الاستثنائية التي تبادر بها الجزائر والتي تراعي الوضع الصعب للغاية الذي تعاني منه هذه المجموعة نابعة من إرادتها في وضع حد لهذه الحالة في هذا شهر رمضان الفضيل، من خلال استقبال أفراد هذه المجموعة من المهاجرين السوريين على ترابها، وضمان إيوائهم وتقديم العلاج الضروري لهم وتمكينهم إن أعربوا عن رغبتهم في الالتحاق بأفراد آخرين من عائلاتهم موجودين في دول أخرى في إطار لم تشمل العائلات"، كما أشار "بن علي الشريف" إلى أن: "الجزائر بادرت بهذه الالتفاتة من منطلق واجب التضامن مع الشعب السوري الشقيق في المحنة التي يمر بها"، مضيفاً: "أن واجب التضامن هذا هو نفسه الذي دفع بالجزائر إلى الاستقبال على ترابها منذ بداية الأزمة في سوريا التي تضرب هذا البلد الشقيق، أزيد من 40.000

1 - "الحكومة تحدد كيفية التعامل باللاجئين السوريين في الجزائر"، (2016/05/26)، نقلا عن الرابط:

<https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/121556-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html>

سوري استفادوا من إجراءات مكنتهم من الحصول من تسهيلات فيما يخص الإقامة والتنقل الحر والتدريس و العلاج و السكن وممارسة نشاطات تجارية¹.

وزارة العدل الجزائرية:

تساهم وزارة العدل الجزائرية في تسيير تدفقات اللاجئين السوريين، من خلال تكفلها بهم من الناحية المتعلقة بالملاح القانونية لإدماجهم في المجتمع الجزائري.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

تعمل هذه الوزارة على إدماج اللاجئين السوريين الحاملين للكفاءة في التكوين والتعليم الجامعين بدعم الطلبة السوريين ودمجهم في نشاطات مرتبطة بالتكوين والمتابعة وتيسير المسار الجامعي هؤلاء اللاجئين².

وزارة التربية الوطنية والتعليم:

لقد قامت وزارة التربية والتعليم الجزائرية بدور كبير في إعادة إدماج الأطفال السوريين اللاجئين في المدارس الحكومية، والسهر على تسهيل إجراءات التسجيل بها، حيث يكفي أن يقدم اللاجئ السوري تصريح شرعي ليُسجل أبنائه في المدرسة الجزائرية، والاستفادة من التعليم الحكومي مجاناً.

وزارة التجارة:

تعمل وزارة التجارة من خلال المركز الجزائري للسجل التجاري على مراقبة مدى احترام النصوص التي تحكم التجارة، لاسيما تلك المتعلقة بمنح اللاجئين السوريين على وجه الخصوص، الوثائق الرسمية لممارسة النشاط التجاري³، وتتميز القوانين الجزائرية بالمرونة اتجاه السوريين مقارنة بالعديد من الدول العربية الأخرى، حيث تتاح لهم الفرصة لممارسة العمل بشكل طبيعي سواء في الأعمال الحرة أو التجارة وورش

1 - "الجزائر تستقبل اللاجئين السوريين العالقين في الحدود المغربية"، (2017/06/01)، نقلا عن موقع:

<https://eldjazair365.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9/>

2 - نفس المرجع، ص. 83.

3 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 83.

البناء، وهو ما مكن من ظهور العديد من المحلات والمطاعم التي يعمل بها سوريون، وتلقى إقبالا كبيرا من طرف الجزائريين، خصوصا المختصة منها في تقديم الأطباق السورية المعروفة والحلويات التقليدية، في حين استطاع سوريون آخرون النجاح في مجال الأعمال والحرف وتمكنوا من توسيع نشاطهم بشكل عادي جدا¹.

وزارة التضامن الوطني والعائلة وشؤون المرأة:

إن من مهام وزارة التضامن الجزائرية انجاز برامج في مجال التكفل باللاجئين، والتي تندرج ضمن استراتيجية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى خلق فرص عمل لهؤلاء اللاجئين وتحسين حصولهم على خدمات اجتماعية قاعدية، وفي هذا الإطار عملت الوزارة على حماية أطفال اللاجئين وإدماجهم في مراكز الرعاية الصحية والنفسية بهدف التقليل من صدمات الحروب، وآثار الدمار والقتل التي عانوا منها في بلدهم، وأيضا مساعدة المرأة السورية من خلال برامج تضامنية خاصة بها²، ونظير تلك الجهود المقدمة والمتضامنة، قد أعرب ممثل الجالية السورية بالجزائر "صالح يزبيك" عن كامل عرفانه وشكره للسلطات الجزائرية التي ما فتئت تبذل مساعيها الإنسانية لتوفير التكفل الاجتماعي والتربوي والإنساني والصحي للعائلات السورية المتواجدة بالجزائر³.

إلى جانب الجهود الحكومية الجزائرية من خلال الوزارات السابقة الذكر، هناك منظمات المجتمع المدني وفاعلين محليين معنيين بمسألة اللاجئين السوريين مثل:

الهلال الأحمر الجزائري:

1 - "24 ألف لاجئ سوري في الجزائر"، عبد العالي زواغي، (2017/06/26)، نقلا عن موقع مجلة المجتمع، عن الرابط:

<http://mugtama.com/hot-reports/2014-02-01-12-28-05/item/23640-24.html>

2 - حكيم غريب ونبيب دريس، مرجع سابق، ص. 83.

3 - "بن حبيلس تؤكد استعداد الجزائر لمواصلة عملها الإنساني والتضامني تجاه اللاجئين السوريين"، نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، (2017/06/14)، على الرابط: <http://ar.aps.dz/algerie/44332-2017-06-14-07-50-48>

4 - "عدد اللاجئين السوريين يتجاوز 40 ألفا في الجزائر"، نقلا عن الرابط:

http://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2017/6/1/1097637/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-40-%D8%A3%D9%84%D9%81%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

يعتبر الهلال الأحمر الجزائري أهم شريك اجتماعي، والذي بذل مجهودات كبيرة لتلبية احتياجات الإخوة اللاجئين السوريين وتوفير كل أسباب الراحة والإقامة، وهذا يدل على مدى التزام الدولة الجزائرية بكل مسؤولياتها تجاه هذه الشريحة الهشة، بالاعتماد على القوانين التنظيمية التي تتصف بها قواعد القانون الجزائري في المجال الإنساني المستنبط من الموروث الثقافي العتيق، الذي يمنح للاجئين مكانة مرموقة، حيث يعتبر إكرام اللاجئين في الثقافة الجزائرية واجب مقدس، ويضطلع الهلال الأحمر الجزائري بمسؤولية مساعدة المواطنين السوريين، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين قد وصلوا للجزائر قبل سنة 2015¹، حيث يعمل الهلال الأحمر على توزيع المستلزمات المدرسية على أطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلاتهم²، إذ تتساهل السلطات الرسمية بالتنسيق مع الهلال الأحمر في التعامل معهم، فوفرت لهم مراكز للإيواء التي تحفظ كرامتهم مع ضمان التعليم المجاني لجميع الأطفال السوريين، وهو ما أكدته رئيسة الهلال الأحمر الجزائري "سعيدة بن حبيلس"، التي تقوم هي شخصيا بمتابعة توزيع المستلزمات المدرسية على أطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلاتهم خاصة بمركز سيدي فرج بالعاصمة الجزائرية، بمناسبة الدخول المدرسي من كل سنة، وتصرح دائما بأن: "كل أطفال اللاجئين السوريين سيدرسون بصفة عادية في الجزائر، ضمن عملية التضامن العادية التلقائية من الشعب الجزائري اتجاه شقيقه الشعب السوري"، كما صرحت: "لا بد أن تشعر هذه العائلات التي تركت عائلاتها في سوريا بوجود عائلات أخرى تحتضنها في بلدها الثاني"³، مشيرة إلى أن الجزائر "قد استجابت لموقف إنساني نابع من مبادئها الدينية الإسلامية ومبادئ القانون الدولي الإنساني بفتح حدودها لاستقبال هؤلاء اللاجئين" مقدرة أن عدد السوريين حسب الإحصائيات الرسمية الذين قصدوا الجزائر لحد الآن حوالي 40 ألف شخص⁴.

اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان:

مهمتها التقييم والمتابعة الدائمة لمسألة التكفل بحماية حقوق الإنسان اللاجئين والتشاور مع الفاعلين الرسميين في الدولة والمنظمات غير الحكومية الجزائرية، قصد ترقية وتحسين وضعية اللاجئين وحماية

1 - "الجزائر: تحديث عملياتي للمفوضية، أوت 2015"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماي - جويلية 2015، ص. 2، متوفر على الرابط:

<http://www.unhcr.org/ar/55fe50446.html>

2 - حكيم غريب ونيل دريس، مرجع سابق، ص. 82.

3 - عبد العالي زواغي، مرجع سابق.

4 - "بن حبيلس تؤكد استعداد الجزائر لمواصلة عملها الإنساني والتضامني تجاه اللاجئين السوريين"، مرجع سابق.

حقوقهم الأساسية، والسهر على متابعة انشغالهم وضمان حقوقهم الإنسانية، حيث يندرج هذا في إطار النشاطات والمشاريع الدولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين.

الكشفة الإسلامية الجزائرية:

تعمل الكشفة الإسلامية الجزائرية على مساعدة الدولة في ما يخص جانب التكفل الاجتماعي والتضامن والوقوف على واقع اللاجئين السوريين وترقيته إلى مستوى المعاملة الإنسانية الجيدة والحياة الكريمة المناسبة¹.

وتهدف الجزائر من خلال فتح أبوابها للاجئين الهاربين من مناطق الحروب والنزاعات وخاصة للسوريين، إلى المساهمة في تبني مقاربة إنسانية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي للحفاظ على كرامة اللاجئين وحقوق الدول المستقبلية في نفس الوقت، ورسم أطر واضحة لإطلاق حوار بين الدول الأصلية للاجئين والدول المستقبلية لهم، وذلك للتخفيف من الأعباء التي تفرضها موجات النزوح واللجوء العالمية، بما يؤدي إلى تقاسم الأعباء بين تلك الدول المستقبلية لهم².

الخوّر الرابع: آفاق وحلول بشأن تحسين أوضاع اللاجئين السوريين وطنياً، عربياً ودولياً:

إن مشكلة اللاجئين في العصر الحالي لم تعد كما كانت عليه في الماضي مجرد مشكلة تخص دولة بعينها أو دولتين (دولة المنشأ ودولة الملجأ)، بل أصبحت ظاهرة دولية جماعية تهم كافة المجتمع الدولي لحفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تفاقمّت هذه المشكلة وتعقدت بشكل كبير، وأصبح عدد اللاجئين يقدر لأول مرة في التاريخ بالملايين، يقيمون على أراضي الدول المجاورة لبلدانهم الأصلية، مع ما يترتب على هذا الوضع الجديد من تبعات تقع على عاتق دول الملجأ ومن ثمة المجتمع الدولي، وبالتالي يتعين على كافة الأطراف الوفاء بها³.

وتعد الجزائر من الدول العربية التي بادرت إلى استضافة اللاجئين السوريين، وتذليل العراقيل والصعوبات التي قد تحول بينهم وبين المعيشة الكريمة، إلا أن ذلك لا يعد كافياً في ظل الحاجة لموائمة التشريعات الداخلية مع تلك الدولية، وتبني مقاربة إنسانية شاملة (سياسية، أمنية، اقتصادية واجتماعية)،

1 - حكيم غريب ونبل ديس، مرجع سابق، ص. 83.

2 - نفس المرجع، ص. 84.

3 - عبد اللطيف دحية، مرجع سابق، ص. 502.

تضمن حقوق اللاجئين وتضعهم في مرتبة "مواطنين مؤقتين" إلى غاية توفر الظروف المواتية التي تسمح بعودتهم لبلدهم¹.

ولقد كشفت أزمة اللاجئين السوريين الفارين من خطر الإرهاب والحرب المستمرة في سوريا، أن العالم بأسره غير قادر على تسوية الأزمات الكبرى، وأن الأزمة الإنسانية أعطت دروساً هامة حول محدودية التعاون الدولي في مثل هكذا أزمات، حيث خذل المجتمع الدولي اللاجئين السوريين من خلال عدم توفير لهم الحماية الدولية التي نصت عليها معاهدة جنيف 1951 والبروتوكول الإضافي لسنة 1967، وخذلهم حين عجز عن إعادة توطينهم حفاظاً على حياتهم وكرامتهم، ولقد فشلت كل الجهود الغربية ولا سيما الأوروبية في الاستجابة إلى معاناة اللاجئين، لغياب التنسيق بين الدول وبسبب الحسابات الأمنية والخوف من الإرهاب الدولي، وبينت السياسات الغربية للهجرة في تعاملها مع أزمة اللاجئين مدى انقسامها، وعدم التوافق بين الدول بخصوص حل أزمة اللاجئين، فانتهاج سياسة "تصدير الأزمة" من قبل الاتحاد الأوروبي لدليل على تملص تلك الدول من مسؤولياتها في توفير الحماية لهؤلاء اللاجئين الذين فروا من الحرب والإرهاب ليجدوا معاملة سيئة وإهانة لكرامتهم، إذ أن الترحيل القسري والمعاملة الإنسانية التي تنتهجها معظم دول الشمال في حق اللاجئين الفارين من الموت، هي بمثابة انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، هذا الأخير الذي يهدف إلى حماية الإنسان ذاته، مساءلة المسؤولين المتسببين في جرائم الحرب وجرائم الإنسانية، وبذلك يتضح خذلان العام ومعه الدول العربية للاجئين السوريين، وتحاول وكالات الأمم المتحدة نداءات الإغاثة لتقديم المساعدات الإنسانية².

إن الاستجابة الحقيقية لأزمة اللجوء والنزوح ليست ببناء جدران شائكة أو حجز اللاجئين في مراكز تشبه المعتقلات والسجون، أو إعادتهم إلى حين جاؤوا أو الاكتفاء بالدعم المالي، وإنما هي الاستجابة الإنسانية التي تحفظ كرامة اللاجئ ومعاملته ليس كإنسان من الدرجة الثانية، بل كإنسان لم يختار اللجوء من تلقاء نفسه بل اضطرته ظروف قاهرة لم تترك له الخيار إلا اللجوء خارج الوطن والديار، وبالتالي تحمل قسوة المجتمع الدولي المتخاذل³، ومن بين الآفاق والحلول التي تقترح بشأن تحسين أوضاع اللاجئين السوريين سواء على المستوى الوطني (المحلي الجزائري)، أو على المستوى العربي والدولي، لا بد من:

1 - حكيم غريب ونبيب دريس، مرجع سابق، ص. 84.

2 - "أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية"، فاطمة أودينة، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017، ص. 130.

3 - نفس المرجع، ص. 131.

1. تشريعياً: تقدم المواثيق الدولية الموقعة والمعنية بمجال حقوق الإنسان مدخلا ثريا لمواثمة التشريعات الوطنية بما يكفل ضمان حقوق اللاجئين وترقيتها، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية، هناك معاهدات أخرى توفر الحماية والحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء، ومع أنه توجد حالات يكون فيها النطاق الكامل لحقوق معينة مقتصرًا بشكل صريح على المواطنين، فإن هذه الحالات تمثل الاستثناء وليس القاعدة، ولهذا فإنه يحق للاجئين وطالبي اللجوء التمتع بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة وفي عدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة وفي الحرية، والحق في حرية التنقل والتعبير والتجمع السلمي والاشتراك في الجمعيات وفي المساواة أمام القانون، والحق في الحصول على جنسيته، كما أن العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوفر الحماية لحق اللاجئين وطالبي اللجوء في الحصول على شروط عمل عادلة وتفضيلية وفي تشكيل نقابات عمالية، وفي الضمان الاجتماعي وفي تحقيق مستوى معيشي كاف والحصول على التعليم، كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية معاهدات أخرى، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعتبر الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري معاهدة مميزة في ضمان تمتع اللاجئين وطالبي اللجوء بنطاق واسع من الحقوق¹.

2. سياسياً وأمنياً: يقع على كاهل الدولة الجزائرية عبئ العمل السياسي والدبلوماسي والتنسيق مع الدول العربية، لتشجيعها على تحسين تشريعاتها الوطنية لفائدة اللاجئين السوريين، وتمثل الجامعة العربية الإطار المؤسسي الأمثل لذلك لتقاسم حصص وأعباء استقبال اللاجئين بما يتلائم مع إمكانيات كل دولة اقتصادياً وبشريا لتفادي ظهور شعور معادي لوجودهم، كما يستلزم القيام بعمل دبلوماسي واتصالات مع كل الأطراف الدولية والأممية المعنية بالأزمة السورية للعمل على تحقيق إنهاء الحرب الدائرة في سوريا، والشروع في عملية انتقال سياسي في مرحلة أولى، ثم المشاركة في مؤتمرات وبرامج لإعادة الإعمار لاحقاً وتقديم الدعم اللازم لذلك من أجل توفير الأرضية اللازمة للاجئين للعودة².

ومن الجانب الأمني تمثل قضية الاحتراقات الأمنية من اللاجئين أمراً ضرورياً، خاصة بعد أن ثبت وجود عناصر من تنظيم داعش الإرهابي والمليشيات الطائفية في العراق، وعناصر نظامية مرتكبة لجرائم حرب ضمن قوافل المهاجرين واللاجئين المتجهة لأوروبا، لذلك فإن إنشاء قاعدة بيانات من أجل جمع المعلومات حول اللاجئين وعائلاتهم تحتوي على المعلومات الخصوصية من البصمات، السن، الجنس،

1 - حكيم غريب ونبيب دريس، مرجع سابق، ص. 84 - 85.

2 - نفس المرجع، ص. 85.

المعلومات العائلية، الحالة الصحية، تمثل ضرورة أمنية، ويمكن تحصيل تلك المعلومات من خلال التعاون مع الهيئات الأممية والإنسانية النشطة في مجال إغاثة اللاجئين وتلك المعنية بتوثيق جرائم الحرب ومرتكبيها، وتساهم عملية إحصاء اللاجئين ضمن قاعدة بيانات في تسهيل مراقبتهم وحمايتهم من المتاجرين بالبشر وتجار الأعضاء البشرية الذين قد يستغلون ظروفهم المادية والإنسانية لاستغلالهم، بالإضافة إلى ذلك يجب على السلطات الجزائرية الأخذ في الحسبان مسألة تنظيم الدخول ومعرفة هويات وبيانات من يسمح لهم باللجوء داخل التراب الجزائري، مهما كانت جنسياتهم خاصة الأفارقة، حتى يمكن السيطرة على العملية والحيلولة دون تسرب جماعات متطرفة إلى البلاد¹.

3. اقتصاديا واجتماعيا: يجب أن تضع المقاربة الإنسانية مشاركة الجهود للدولة الجزائرية بنشاطات الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، من استقبال اللاجئين وتوطينهم مؤقتا والعمل على إدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأن تكفل تلك المقاربة:

- توفير السكن الملائم للاجئين مع حد أدنى من المعيشة اللائقة والمقبولة، والملبس والعلاج ويكون ذلك من طرف الجهات الرسمية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المحلية مع ضمان الحقوق الأساسية للاجئ.
- بناء مخيمات لجوء تتوفر على كل الضروريات الحياتية: مراكز علاج، مدارس، مراكز تسوق، أماكن للترفيه والتسليّة، ورشات لممارسة نشاطات حرفية...
- تسهيل التواصل بين السوريين.
- إدماج اللاجئين في العملية التنموية (جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...).
- تمكين ضحايا الحرب في سوريا من الحصول بشكل مميز على معاملة أكثر إنسانية تحفظ كرامتهم، ويجب أن تكون كل الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار مقارنة أكثر إنسانية خاصة بالنسبة للاجئين القصر، وخلق مناخ مناسب لعملية الاندماج والابتعاد عن كل عمليات الإقصاء².

كما يجب عد النظر إلى موجات اللجوء والهجرة والنزوح على أنها تؤثر بشكل سلبي فقط على الدول التي ظهرت بها، بل يجب النظر إلى الجوانب الإيجابية أيضا التي أضافها السوريين في الدول التي نزحوا إليها، حيث أن العلاقة الجيدة التي ستقام بين دول الجوار في حالة تحقيق الانسجام والتوافق بين

1 - حكيم غريب ونبيب دريس، مرجع سابق، ص. 85.

2 - نفس المرجع، ص. 86.

الشعبين ستساهم في خلق حالة من التعاون السياسي والاقتصادي بين كلا الطرفين على المدى البعيد، والتي تساهم بدورها في تقوية العلاقات الاجتماعية بينهم، هذا بالإضافة إلى الجوانب الإيجابية التي أحدثتها السوريين على اقتصاد البلاد التي نزحوا ولجئوا إليها، مثل قيام رجال الأعمال السوريين بنقل استثماراتهم إلى البلاد التي نزحوا ولجئوا إليها، والجزائر تبقى النموذج الأمثل في هذا المجال الإنساني، ويبقى على الجزائر تبني عملية فتح الباب لاستقبال مزيدا من اللاجئين السوريين المهدف الأساسي منها إنساني قبل أن يكون اقتصادي، ولهذا يجب على الجزائر أن تفتح أبوابها للشعب السوري، وتستفيد من النخبة السورية في العملية التنموية لبناء اقتصاد متنوع وقوي خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق، ما نتج عنه من أزمات اقتصادية حادة لهذا يجب الاهتمام الفعلي بأصحاب الشهادات العليا من اللاجئين السوريين الذين من شأنهم خدمة المجتمع الجزائري¹.

كما يجب أن يتم الحث على إيجاد طرق أخرى آمنة وقانونية لبدء حياة جديدة للاجئين السوريين، من قبيل جمع شمل أفراد العائلات الذين انفصلوا عن بعضهم بعضا، وقيام منظمات اجتماعية برعاية أفراد عائلات اللاجئين الذي فُصلوا عن بعضهم بعضا بمهدف مساعدتهم على الانتقال إلى بلدانهم، وتوفير تأشيرات دراسة أو عمل من قبل الجامعات والشركات كطريقة لتمكينهم من بدء حياة جديدة.

ويجب ألا ترغب الحكومات أي شخص على العودة إلى بلد يتعرض فيه لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، وبدلا من ذلك، ينبغي توفير مكان آمن للاجئين وفرص للعمل ومكان للعيش فيه والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وشأنهم شأن غيرهم، يجب ألا يتعرض اللاجئين للتمييز، وأن يُسمح لهم بالتنقل بحرية والاحتفاظ بجميع أوراق هوياتهم ووثائق سفرهم².

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة الوقوف على واقع اللاجئين السوريين بالجزائر، وكذا دور المؤسسات الحكومية الجزائرية بالتنسيق مع المؤسسات الدولية في التعامل مع أوضاع اللاجئين السوريين، وإبراز دور منظمات المجتمع المدني في التنسيق والتعاون مع الحكومة الجزائرية في إيجاد مقاربة إنسانية للارتقاء بواقع اللاجئين السوريين، ودمجهم في الحياة العادية كغيرهم من المواطنين الجزائريين، وتقديم آفاق وحلول متعلقة بشأن تحسين أوضاع اللاجئين السوريين، ورغم وجود بعض الصعوبات التي تعوق عملية اندماج السوريين

1 - حكيم غريب ونبل ديس، مرجع سابق، ص 86 - 87.

2 - "اللاجئون وطالبي اللجوء والمهاجرون"، مرجع سابق (نقلا وتبصر).

اجتماعيا، إلا أنهم يحظون بتضامن الجزائريين، إلى جانب تساهل السلطات الرسمية في التعامل معهم، ومن خلال ما تم تناوله نقدم كتوصيات بل كموجبات للتعامل مع حالة اللجوء بصفة عامة وحالة اللاجئين السوريين بصفة خاصة، حيث:

أن المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء يجب أن يتمتعوا بالحماية من قبل المجتمع الدولي بغض النظر عن كيفية وأسباب وصولهم إلى بلد ما، وإن هؤلاء الحقوق نفسها التي يتمتع بها جميع بني البشر، بالإضافة إلى توفر مختلف أشكال الحماية خاصة التي تشملها:

- المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: التي تنص على أن لكل شخص الحق في طلب اللجوء والتمتع به إذا كان فارا من الاضطهاد في بلدان أخرى.
- اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين: التي تنص على توفير الحماية للاجئين، وأن لا يتم إعادتهم إلى البلدان التي يتعرضون فيها لخطر الاضطهاد.
- اتفاقية العمال المهاجرين لعام 1990: التي تنص على حماية المهاجرين وأفراد عائلاتهم .

قائمة المراجع:

1. باللغة العربية:

- 1 - البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، عبد النور بن عنتر، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
- 2 - "التحديات الأمنية التي تواجه الشرق الأوسط في ظل تدهور الأمن الإنساني والمتغيرات الجيوسياسية في المنطقة العربية"، حنان جعفر، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فوز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.
- 3 - "الحكومة تحدد كيفية التعامل باللاجئين السوريين في الجزائر"، (2016/05/26)، نقلا عن الرابط:

<https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/121556-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%91%D8%AF-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A%E2%80%AE-%E2%80%AC%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.html>

- 4 - "الجزائر تستقبل اللاجئين السوريين العالقين في الحدود المغربية"، (2017/06/01)، نقلا عن موقع: <https://eldjazair365.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9/>
- 5 - "الجزائر: تحديث عملياتي للمفوضية، أوت 2015"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماي - جويلية 2015، ص. 2، متوفر على الرابط: <http://www.unhcr.org/ar/55fe50446.html>
- 6 - الإنقاذ في البحار: دليل للمبادئ والممارسات التي تنطبق على اللاجئين والمهاجرين، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جانفي 2015، نقلا عن الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/ar/552a6b6e6.html>
- 7 - المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مارتن غريفيثس وتيري أوكالاها، (دي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- 8 - "المفوضية وحماية اللاجئين والمهجرة المختلطة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 17 جانفي 2007، متاحة على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/ar/537b022e6.html>
- 9 - "اللاجئون وطالبي اللجوء والمهاجرون"، نقلا عن موقع منظمة العفو الدولية على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/what-we-do/refugees-asylum-seekers-and-migrants/>
- 10 - "أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولية"، فاطمة أودينة، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 11 - "آخر المستجدات العملية للمفوضية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ماي 2015، متوفر على الرابط التالي: <http://www.unhcr.org/ar/558a5f196.html>
- 12 - "ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر: من أجل مقارنة إنسانية"، حكيم غريب ونبيل دريس، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.
- 13 - سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).
- 14 - "جيوسياسية المهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط"، نبيل زكاوي، سياسات عربية، ع. 19، مارس 2016.
- 15 - حقوق وحماية اللاجئين، سلسلة محاضرات، مركز جيل البحث العلمي، سرور طالبي المل، طرابلس، نوفمبر 2015، متوفرة على الرابط التالي:

<http://jilrc.com/wp-content/uploads/2014/01/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86.pdf>

16 – "ضمان حقوق اللاجئين ضماناً لمفهوم الأمن الإنساني"، أسحر سعد عبد اللطيف جاسم، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

17 – "متطلبات مشكلة اللاجئين في إفريقيا"، عبد اللطيف دحية، ورقة مقدمة ومنشورة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

18 – مقدمة أعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئين في الشرق الأوسط "الأمن الإنساني: التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة"، فواز أيوب المومني ومحمد فؤاد الحوامدة (محررين)، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، جامعة اليرموك، الأردن، 2017.

19 – معجم في القانون الدولي المعاصر، عمر سعد الله، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ماي 2010).

2. باللغة الأجنبية:

20 – Jo Sawarc, "Who are refugees?", see e link:

https://www.refugeecouncil.org.au/docs/news&events/RW_Background_Information.pdf